نموذج التهيئة العمرانية الجزائرية، مسعى لتحقيق السلم الاجتماعي والاقتصادي بين دول الجوار

عنون نورالدين
أستاذ مساعد صنف أ، قسم علوم الأرض، جامعة باتنة،
Anoune.nourdine@yahoo.fr
حجيرة إلياس
أستاذ مساعد صنف أ، قسم علوم الأرض، جامعة باتنة،
Hadjira.lyes@yahoo.fr

المستخلص:

نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الخصوصيات الجغرافية و الأبعاد التاريخية المشكلة لصورة الإقليم الجزائري، وكذا طبيعة أهم التهديدات الأمنية للجزائر، القادمة من خارج حدودها الإقليمية الممتدة على مسافة أكثر من سبعة آلاف كيلومتر لاسيما وأن دول الجوار الجنوبية تشكل مصدرا للمشاكل التي تمس بالأمن القومي الجزائري وعلى الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا نتيجة لتخلفها تنمويا. كما يناقش البحث كيفية تعامل السلطات الجزائرية مع قضية امن وسلامة ترابها بمنظور التهيئة العمرانية والتخطيط الإقليمي.

حيث خلص البحث إلى أن المتتبع لمسار السياسة العمرانية في الجزائر يدرك المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية، من خلال تبنيها لسياسة تنموية، لا تكاد تتوقف عن التطور والتبلور وفقا للتحديات المثارة والقضايا المطروحة، ففي الوقت الراهن أصبح الحديث عن سياسة وطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية و الدفاع عن الإقليم بنشر التنمية على الصعيد الدولي. هذه السياسة القائمة على أدوات التخطيط المجالي، أدوات الشراكة والإعلام وأدوات مالية، وهي مجتمعة الأدوات الضرورية لتفعيل السلم الاجتماعي والاقتصادي لدول الجوار كعنصر مهم في حماية التراب الوطني، خاصة وأن إدراك الجزائر لعمقها الإفريقي دفع النخب الحاكمة منذ الاستقلال لإعطاء أهمية قصوى لمشاكل التنمية وفق مقاربة تشاركية تساهم فيها مختلف الأطراف والفعاليات المعنية بالسهر على أداءها لوظائفها وضمان تحقيق المصالح المشتركة. ومن هنا تأتي أهمية موضوع البحث الذي يبين أهمية التهيئة العمرانية كعلم في صياغة سياسة الأمن اللين. لأن تحقيق السلم الاجتماعي والاقتصادي داخل التراب الوطني قائم على نشر مظاهر التنمية الاقتصادية عبر الأقاليم المجاورة. لأن تأمين الحدود الإقليمية يأخذ بعين الاعتبار الخصائص والمتطلبات المشتركة بين الدول وليس فقط التركيز على النواحي الفنية الهندسية ذات الطابع العسكري.

الكلمات الدالة

التهيئة العمرانية، مقاربة تشاركية، أدوات التخطيط الإقليمي، سياسة تنموية، الأمن اللين، الجزائر.

1- المقدمة

لم تعد مشكلة الأمن القومي هاجساً مرتبطة فقط بتهديدات القوات المعادية، بل أصبحت مشكلات الفقر، الهجرة، مشكلة المياه، البيئة،.. تشكل تهديدات مباشرة تستوجب على الدول أن تضع الخطط والبرامج التنموية لحماية كيانها. وعليه أصبح كل من الأمن والتنمية عنصران متلازمان، لأن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن[1].

إن استعراض مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، ينطلق من تشخيصنا للأبعاد والمعطيات التاريخية والجغرافية للمجال الجزائري، على اعتبارها معطيات حاسمة في تشكيل الكيان الوطني وصياغة مستقبله، لكن في ظل عالم اليوم الذي لا يقر بالحدود، فإن الجزائر مدركة لأهمية نشر التنمية وفق مخططات مدروسة في تحقيق الأمن. حيث أن تحليل مراحل سياسة تهيئة الإقليم الجزائرية وأبعادها التنموية تبرز العلاقة بين الأمن القومي وعلم التهيئة العمرانية(التخطيط الإقليمي)، إذ أن التهيئة الإقليم هي صميم الأمن اللين.

2- المجال الجزائري، بين المعطيات الجغرافية والتاريخية:

2-1 الظروف الجغرافية للإقليم الوطني:

إن مفهوم المجال من أكثر المفاهيم إشكالية، لما يحمله من دلالات والإيحاءات، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة، فهو التراث ومكاسب التهيئات والتنظيمات السابقة، الطبيعية، الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية، ومسرح للرهانات وصراع القوى[9]. ولفهم المجال الجزائري فإنه من الضروري تناول الظروف الجغرافية والتاريخية للجزائر ، لأن المجال الحالي هو نتيجة ممارسات متعاقبة. كما أن مفهوم المجال يتقاطع مع مفهومين آخرين هما السلطة والمعرفة، إذ أن امتلاك المجال امتلاك للسلطة، كما أن امتلاك السلطة امتلاك للمجال، وامتلاك المعرفة امتلاك للسلطة والمجال وبذلك يصبح الفعل المجالي فعل سلطة وثقافة رغم كون المجال يبدو غالبا محايدا ولا مباليا، وهو سلوك مساعد في اقتصاد التحكم والسلطة[10].

تعتبر الجزائر أكبر وحدة مساحية في المغرب العربي وإفريقيا بعد تقسيم دولة السودان، إذ تقدر مساحة الإقليم الوطني بـ2381741 كلم^2، أي ما يمثل تقريبا ربع (4/1) مساحة القارة الأوروبية. وبموقعها الجغرافي المهم في شمال غرب إفريقيا، يكون تحقيق الأمن القومي الجزائري من التحديات الكبرى والشغل الشاغل للسلطات، خاصة وأن الجدول الموالي يوضح مدى شساعة الحدود الدولية للجوار الجزائري.

جدول1 توزيع أطوال الحدود الدولية للجوار الجزائري

ليبيا	تونس	المغرب	الصحراء الغربية	موريتانيا	مالي	النيجر	الشريط الساحلي	المياه الاقليمية	منطقة الصيد الخاصة

982 كلم	965 كلم	1559 كلم	42كلم	463كلم	1379 كلم	956كلم	1200كلم	12 ميل بحري	32-52 ميل بحري

المصدر:أنجز حسب معطيات الأطلس الجزائري

بالإضافة إلى قسوة الظروف المناخية ونقص التجهيزات والعتاد اللازم، يزيد الطابع التضاريسي الجبلي في الشمال والطابع الصحراوي الشاسع في الجنوب، في صعوبة مهمة تأمين حدود التراب الوطني، وفي ظل ما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية في الفترة الأخيرة من تنافس القوى الخارجية، على ما تزخر به المنطقة من ثروات، أدى بالسلطات الجزائرية العمل على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي[11].

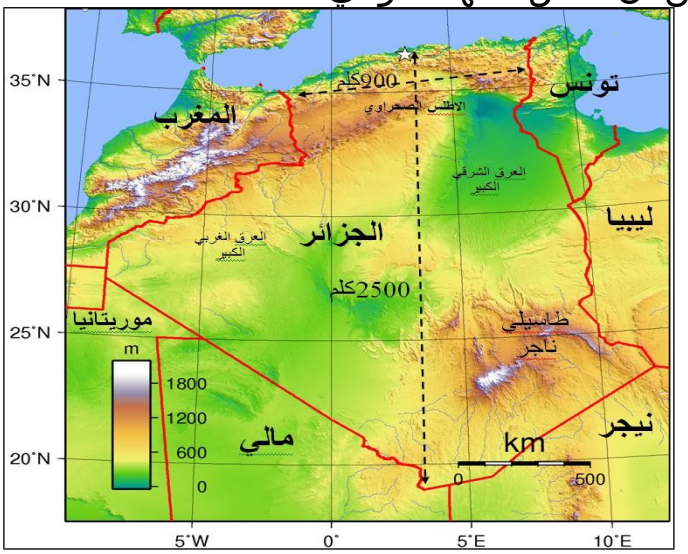

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على محرك البحث قوقل (2012)

شكل3 توزيع المظاهر التضاريسية للجزائر

ومن المهم التذكير بأن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أيُ مبررات (رفض الجزائر القاطع لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم)، بل دعوة دول الساحل الإفريقي إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية.

2-2 نموذج إستغلال المجال الجزائري خلال ما قبل الفترة الاستعمارية

لقد تحكمت الأقاليم الطبيعية المتباينة في شكل تكيف سكان الجزائر الأوائل من خلال امتهانهم لمهنة الرعي والزراعة المعيشية وذلك باستغلالهم للمراعي الواقعة في السهول خلال فصل الشتاء ثم التنقل واستغلال المراعي الواقعة في الجبال خلال فصل الصيف. هذا التنقل المسمي بنظام التكاملات (terroir)[12] وعليه فإن عمق الإقليم الوطني كان يعرف منذ القديم، نوعا خاص من الديناميكية المكانية الناتجة عن هذا النوع من النظام الاستغلالي، الذي من أهم مقوماته التنوع الطبوغرافي (السهل والجبل)، التغير الزمني (الشتاء والصيف) العنصر البشري (قبائل أمازيغية) والحاجة الاقتصادية (الرعي وزراعة الحبوب في السهل، السكن وزراعة الأشجار المثمرة في السفوح)[13].

كما أن النظام الاجتماعي المتمثل في القبيلة، الذي ينظر للأرض على أنها ملكية عقارية جماعية يستوجب على جميع أفراد القبيلة الدفاع عنها، في حين أن عائدات استغلالها فهي فردية. ساعد في رسم الحدود المكانية للقبائل الجزائرية في تناغم مع توزيع مظاهر، السطح مما يسمح للقبيلة أن تمتلك أراضي واسعة ومتنوعة تضاريسيا، لتحقق نظام الترحل واستغلال المجال.

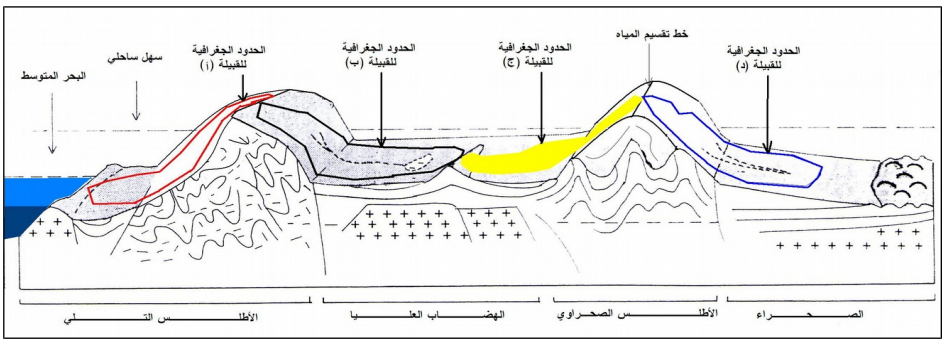

المصدر: إنجاز الباحث (2012)

شكل4 مخطط توضيحي للعلاقة بين المظاهر التضاريسية وحدود القبائل للجزائرية

وعلى صعيد أخر كانت الحدود الدولية للجزائر مفتوحة من الناحية الشرقية، حيث كانت الجزائر جزء من أراضي الإمبراطورية العثمانية، أما الصحراء الجزائرية فهي كانت منذ القديم المصدر الأول لتجارة الرق والملح والذهب حيث تعتبر مناطق الصحراء والساحل الإفريقي الطريق الأساسي للتجار البربر والعرب القادمين من الشمال. ولعل اهتمام الدولة الجزائرية في الوقت الراهن بتنظيم مهرجانات التسوق والتبادل التجاري في منطقة تامنراست بما يعرف الأسيهار (الربيع الأمازيغي) لهو دليل على إدراك ووعي السلطة بأهمية إحياء العلاقات التجارية التاريخية مع دول الجنوب في تعزيز الأمن القومي الوطني من خلال تشجيع النشاط التجاري الرسمي ومراقبة التدفقات على الحدود.

3- السلم الاجتماعي الاقتصادي للجزائر، مستمد من اهتمامها بمجريات الأمور في المنطقة:

من خلال ما سبق، يتضح أن الجزائر ورثت حدودها السياسية الحالية عن الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي ترتب عنه بعض المشاكل والنزاعات الحدودية، كما حدث في حرب الرمال مثلا، ونظر لأهمية طبيعة العلاقات الدولية في صياغة الاستراتيجيات الأمنية فقد تمكنت الجزائر من الاتفاق مع جيرانها على رسم الحدود المشتركة. كما عمدت الجزائر إلى الاهتمام بمستويات بنية العلاقات الدولية أو ما يصطلح عليه بالبنية الجيوستراتيجية[16]، لأن تفاعل مصالح المجتمع الدولي من شأنه ضبط التهديدات والتوجهات الأمنية. وعليه فإن الأمن القومي الجزائري ينطلق أساسا من التفكير في المعطيات الإقليمية والعالمية بالبحث عن القواسم المشتركة، الأمر الذي من شانه أن يعزز الأبعاد الأمنية القومية داخل البنية الدولية.

ومن الأمثلة الدالة على اهتمام الجزائر بالتعاون الأمني الدولي، هو تنظيمها للملتقي الدولي حول مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا المنعقد بالعاصمة الجزائرية في ربيع عام 2008، الذي أتاح الفرصة للدول المشاركة في فهم طبيعة التحديات الأمنية في شمال إفريقيا وأثرها على مختلف الأقاليم الجغرافية، كما أتاحت الفرصة للجزائر بصفتها رئيسة دول الميدان أن تعرب لشركائها عن امتلاكها لاستراتيجيه حقيقية و لرؤية موحدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر. الأمر الذي سمح بملاحظة وجود حركية بين دول الميدان و الشركاء من خارج الإقليم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، هذه الحركية الجديدة قد نشأت في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية[17]. كما أن الجميع أصبح على وعي بأن الأمن والتنمية في الساحل قضية مشتركة لدول المنطقة.

3-1 أهم المشاكل المطروحة:

3-1-1 مشكلة التهريب، تخريب للاقتصاد الوطني والعبث بأمنه القومي:

هناك ترابط وثيق بين الاتجار في المخدرات وأشكال الإجرام المنظم الأخرى كالإرهاب، تهريب الأسلحة، غسل الأموال، الفساد إذ يجمع القائمون على مكافحة التهريب بمناطق الجنوب الكبير على وجود علاقة وطيدة بين مافيا التهريب والجماعات الإرهابية، من خلال تجارة الأسلحة وتهريبها من دول الشمال الإفريقي أو تأمين الممرات، بعيدا عن أعين الرقابة الأمنية. وقد عرف نشاط التهريب خلال الآونة الأخيرة تناميا كبيرا لمختلف المواد التي يخضع تسويقها وطنيا لمقاييس محددة وشروط معقدة، أو تلك الممنوعة أصلا من التداول كالسجائر، المخدرات، الأسلحة والفوسفات وبعض المواد الصيدلانية وأخرى غذائية[18]. ولعلى آفة تهريب المخدرات أكثر شيء تعاني منه الجزائر. لذا فهي تسعى بكثير من الحزم والتصميم، لحصر هذه الظاهرة والحد من توسعها قدر المستطاع. وفي هذا الإطار، فإن التعاون بين الجزائر والدول المجاورة للبحر المتوسط (لاسيما فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال)، يتجه نحو التعزيز لتسهيل تبادل المعلومات والطرق العملية المتبعة للكشف عل ى شبكات التهريب ولتنسيق نشاط قمعها وتفكيكها.

حيث أنشئت في سنة 2005، شبكة للتعاون الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم(MedNet). هذه الشبكة، التي كانت في البداية مكونة من فرنسا وهولندا والجزائر والمغرب، توسعت في الآونة الأخيرة لتضم البلدان التالية بالإضافة إلى الأعضاء السابق ذكرهم أسبانيا وإيطاليا والبرتغال ولبنان وتونس. تندرج هذه الشبكة التي أنجزت منذ نشأتها العديد من النشاطات لفائدة كل أعضائها، في إطار نظرة طموحة لترقية التعاون شمال جنوب وجنوب شمال. وحيث أن الأمر يتعلق بظاهرة شاملة تمس القارة بأكملها، فإن الجزائر تدعو إلى وضع سياسة تعاون جهوي متعددة الأشكال وإقامة أجهزة وطنية لمكافحة المخدرات وإلى تطوير الموارد البشرية لمصالح الكشف على المخدرات وقمعها.هذه السياسة موضحة في الشكل الموالي:

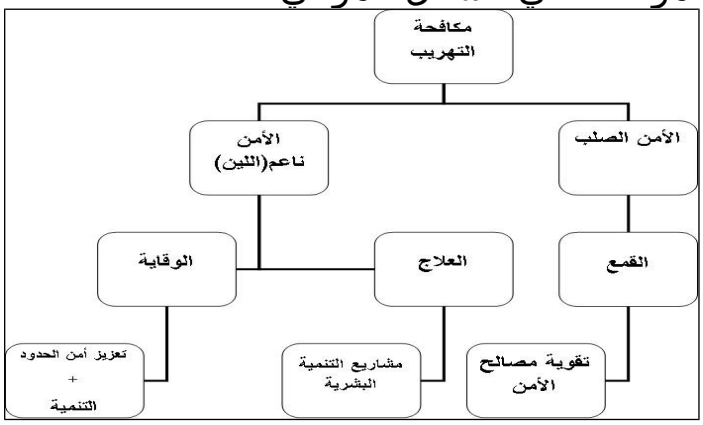

المصدر: إنجاز الباحث (2012)

شكل6 نموذج توضيحي للإستراتيجية الجزائرية في مكافحة التهريب

من جهة أخرى في إطار مكافحة التهريب تم اختيار 68 موقع لبناء مراكز الحراسة الجمركية أثناء سنة 2009، سجلت فرق الجمارك إقامة أكثر من 6 آلاف عملية ميدانية بالتنسيق مع وحدات الجيش ، والدرك الوطني، والأمن الوطني. كما أن الشكل رقم (07) يوضح استفادة جهاز الجمارك من ثلاثة منشآت خاصة لإقامة فرق جمارك الحدود بالجنوب الكبير، مقابل 11منشأة في الغرب الجزائري نظرا لحجم ونوعية نشاطات التهريب الذي يميز هذا الجزء من التراب الوطني.

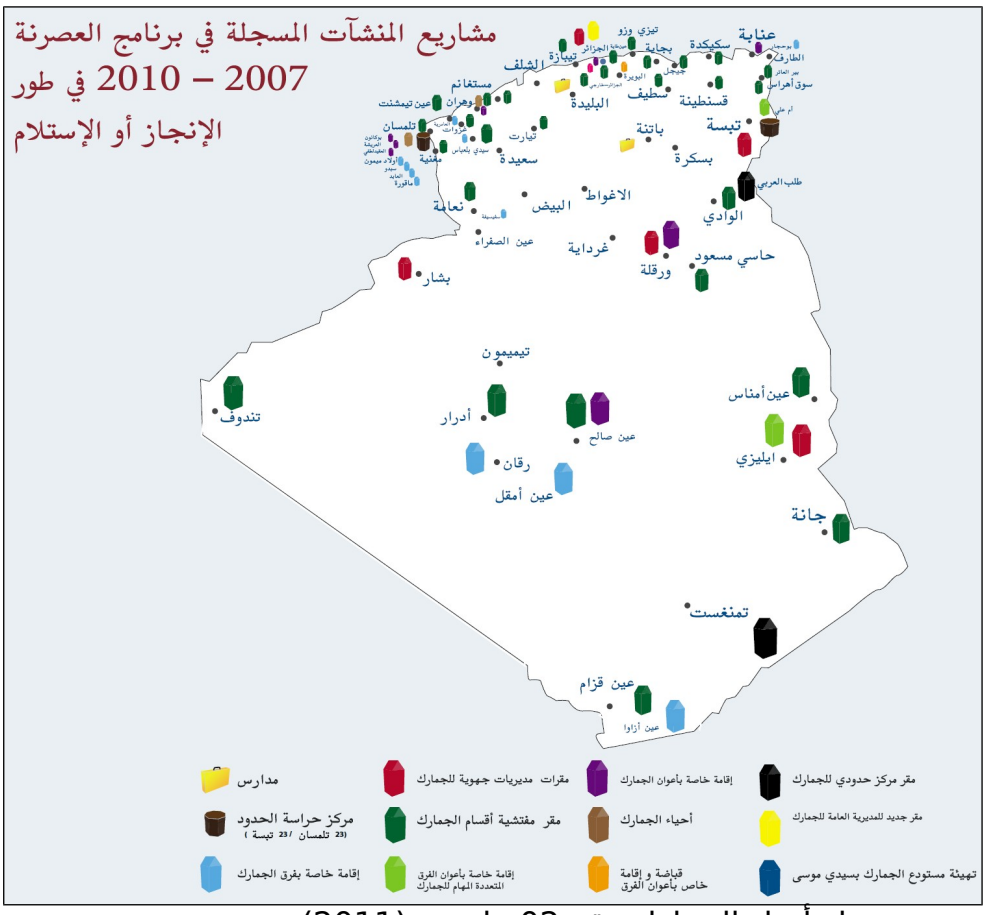

المصدر: مجلة أخبار الجمارك،رقم 02 مارس. (2011)

شكل7 توزيع المنشآت الجمركية في إطار برنامج العصرنة

3-1-2 الهجرة غير الشرعية

تندرج الهجرة خاصة غير الشرعية ضمن التهديدات عابرة للحدود (Cross-borderthreats) التي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع وتعرف الهجرة غير الشرعية باسم الهجرة السرية التي تعنى بأولئك الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى[19].

بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع في المخدرات، فقد أصبحت الصحراء بصفة خاصة محطة اهتمام المجموعات الإرهابية التي تسعى لتجعلها قاعدة خلفية لنشاطها الإجرامي، لاسيما في البلدان الواقعة جنوب الصحراء تسهل هذه النشاطات المتنوعة غير المشروعة أمواج حركة الهجرة السرية التي ما فتئت تتطور وتنمو على حدودنا تبعا لاهتمام الشبكات الدولية للمهربين بها. ويوضح الشكل رقم(08) استعمال المهاجرون غير الشرعيون كل الطرق البرية والبحرية للوصول إلى شمال إفريقيا، الشرق الأوسط وأوروبا. خاصة وأن موضوع الهجرة غير الشرعية هو اليوم أحد أهم أولويات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي مع دول الجنوب وعليه فإن تنشيط العلاقات بين ضفتي المتوسط بوضع سياسات اقتصادية، اجتماعية ضروري لإحلال سلام دائم لأن تثبيت المهاجرين مربوط بضمان الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لهم.

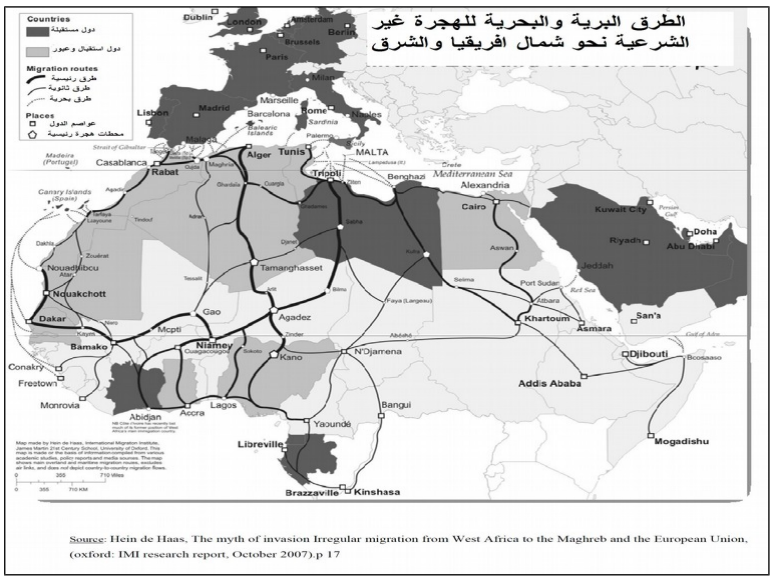

المصدر: الظريف شاكر، رسالة ماجستير جامعة باتنة(2010)

شكل8 خريطة لمسارات الهجرة غير الشرعية في المنطقة

3-2 التعاون الإقليمي الجزائري:

3-2-1 التعاون المغاربي:

إن الجذور التاريخية الحديثة لفكرة تأسيس إتحاد المغرب العربي ترجع إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. ففي 26/4/1958 انعقد مؤتمر طنجة بالمملكة المغربية، يعتبر بداية التأسيس للمشروع الإقليمي المغاربي، خاصة أنه تضمن دعوة صريحة إلى قيام شكل إتحادي بين هذه الدول. لتم الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي في مراكش عام 1989. لكن قصور أداء هياكل هذا الاتحاد في القضايا التنموية، بالإضافة إلى جملة من القضايا السياسية المرتبطة على وجه الخصوص بالقضية الصحراوية. كان من أسباب فشل التكامل الفعلي للمغرب العربي الكبير، وكدليل على ضعف العمل المغاربي ندرج الجدول الموالي الموضح لحجم التجارة البينية الضعيفة.

إلا أنه في الفترة الأخيرة، وفي كثير من المناسبات نجد أن الجزائر أعلنت أنها بصدد تطبيق برنامج طموح يجري تطبيقه مع المغرب وليبيا وتونس وموريتانيا يتعلق بتعزيز الحوار السياسي الثنائي وبعث هياكل وأنشطة الاتحاد المغاربي، الذي تعتبره البلدان الخمسة خيارا استراتيجيا لا يمكن التنازل عنه.

جدول2 توزيع حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي

المصدر التقرير الاقتصادي الموحد2006 — مليون دولار

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس					
صادرات		19.6	50.7	11.7	0.8
واردات		13.3	49.9	5.9	0.1
الجزائر					
صادرات	17.2		1.4	28.5	0.0
واردات	22.7		0.4	7.8	3.2
ليبيا					
صادرات	69.8	1.5		5.3	0.0
واردات	38.9	3.0		8.4	0.0
المغرب					
صادرات	12.3	13.5	5.2		5.8
واردات	5.3	14.7	3.0		0.0
موريتانيا					
صادرات	1.6	0.0	0.0	35.3	
واردات	10.1	12.0	0.0	14.0	

المصدر:التقرير الاقتصادي للجمارك الجزائرية (2006)

في ظل توفر الإرادة السياسية للتعاون والتكامل المغ اربي ف ي عدة مجالات، مثل العمل على تحسين خدمات القطار الذي يطمح المسؤولون المغاربيون إطلاقه ليربط دولهم إضافة إلى انجاز الطريق السيار المغاربي والعمل على تحديد وتطوير شبكة نقل مغاربية ذات الأولوية وربطها بالشبكة الأوروبية.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال العمومية الجزائرية(2010)

شكل9 خريطة الطريق السيار شرق-غرب الجزائرية

وعليه نجد أن السلطات الجزائرية تعتبر مشروع الطريق السيار شرق-غرب الذي انطلقت الأشغال به بالجزائر سنة 2006 بمثابة مشروع ذي أبعاد جهوية وقارية. خاصة وأنه يشكل الحلقة المركزية لطريق الوحدة المغاربية السيار(7000كلم) الرابط بين نواكشوط وطرابلس، وهي الطريق التي من المزمع أن تربط بين الدول الخمس للمغرب العربي، ويمثل الجزء الجزائري من هذه الطريق أطول أجزاء الأقطار المغاربية الخمسة، على مسافة 1720كلم. كما يعد من المشاريع المهيكلة الكبرى التي يندرج تجسيدها ضمن الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال دعم المكانة الجيوإستراتيجية للجزائر، والمساهمة القوية في دفع النمو وكذا المساهمة الهامة في سياسة الشغل والتأثير المباشر في التنمية من خلال الاستثمارات المسجلة و كذلك التأثير المضاعف للقطاعات النشاط الأخرى.

وعليه فقد رصد الجزائر اعتمادات مالية ضخمة من أجل تحقيق هذا المشروع الاستراتيجي، مما يدل على وعي المسؤولين الجزائريين بأهمية هذه الطريق السريعة كأحد العناصر الأساسية لبنية تحتية التي تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية. حيث سيشكل العصب الرئيسي لاقتصاد منطقة المغرب العربي(50 مليون مواطن من مجموع 89 مليون مواطن مغاربي)، كما ستمكنها من تنمية المناطق البعيدة عن العواصم ومن تكثيف التبادل المغاربي في كل المجالات.

3-2-2 التعاون مع الدول الإفريقية:

تمثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا المعتمدة رسميا سنة 2001، كوثيقة إطار استراتيجي ينبع م ن قناعة خمسة رؤس اء دول (الجزائر ، مصر ، نيجيريا ، السنغال ، جنوب إفريقيا) ومن قبل منظمة الوحدة الأفريقية لتطوير متكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. حيث تهدف الشراكة الجديدة للتصدي للتحديات الراهنة التي تواجه القارة الإفريقية، مثل تصاعد مستويات الفقر، التخلف، والتهديدات الأمنية المختلفة. وذلك بوقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة وتعزيز تعاونها الكامل والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي بتسريع التكامل الإقليمي والقاري على المدى القصير وتنفيذ البرامج الإقليمية التي تشمل النقل والبنية التحتية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه. وكذا تنفيذ البرنامج المتعلقة بالأمن الغذائي، والتنمية الزراعية.

ولقد انخرطت الجزائر في مسار يهدف إلى بعث كل آليات التعاون والتواصل مع دول الميدان، سواء تعلق الأمر بلجان الحدود أو اللجان المشتركة مع مالي والنيجر وموريتانيا وتعرف البلدان الثلاثة زائد الجزائر بدول الميدان، وهو وصف أطلق عليها حديثا على خلفية إقامة تنسيق عسكري وأمني بينها لمحاربة تنظيم الإرهاب والجريمة والتهريب. ولإبعاد تدخل قوى أجنبية وخاصة فرنسا. والبرامج التنموية التي نرى فيها تعزيزا لأمننا القومي نذكر:

مشروع نقل الغاز بالأنابيب(Projet TSGP)[20]

يهدف هذا المشروع إلى التنمية الاقتصادية بين دولتين إفريقيتين بتصدير ما بين 20 و30 مليار م^3 من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر، حيث يمتد هذا المشروع على طول 4188 كلم، منها 2310كلم داخل التراب الوطني و840 كلم داخل إقليم دولة النيجر و1037 كلم في نيجيريا.

الطريق العابر للصحراء، الأمن في بصبغة تنموية:

كفكرة تنموية ترجع إلى سنة 1964 (طرق الوحدة الإفريقية)، شهد تقدما كبيرا في الانجاز خلال المخطط دعم النمو، حيث لقي اهتماما كبيرا من قبل السلطات والهيئات، الذين يرون في استكماله وتشغيله حتمية لفك العزلة، ومكافحة الفقر والتكامل بين شعوب في اندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. هذا الطريق يعد عاملا للاستقرار والتعايش والتبادل والصداقة وتأمين كل أبناء المنطقة وتثمين القدرات والخيرات المحلية بين كل شعوب المنطقة. ويعتبر الطريق العابر للصحراء بنية أساسية في قلب رهانات اقتصادية، اجتماعية و سياسة عامة في جميع أنحاء القارة. وعلى هذا النحو فهو:

- يضمن حركة البضائع والأشخاص و ما تولده من آثار على النشاطات التجارية و خلق فرص العمل وتطوير الهياكل الأساسية و تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية.
- حلقة وصل هامة في شبكة الطرقات الأفريقية التي هي على وشك الاكتمال، والتي تضم 9 طرق.
- تأثير على التجارة بين البلدان الستة المعنية على ضوء إجمالي تجارتها الخارجية (150 مليار دولار من التجارة الخارجية مقابل297 مليار دولار بالنسبة للدول الستة التي يعبرها الطريق).

ويوضح الشكل رقم (10) توزيع ثلاثة أنواع من مناطق التأثير للطريق العابر للصحراء، هي[21]:

المصدر: تقرير الأمانة العامة لجنة الربط للطرق (2009)

شكل10 خريطة الطريق العابر للصحراء وفضاءات تأثيره

- **المجال الأول**: يمثل 32 إقليم محلي، تنتشر به أكثر من74 مدينة حضرية (4.4 مليون كلم60،^{2} مليون نسمة)
- **المجال الثاني**: يمثل باقي المناطق في كل من البلدان الستة المعنية والتي لا يغطيها المجال الأول(2.8 مليون كلم^2، 172مليون نسمة)
- **المجال الثالث**: يمثل الدول المجاورة وهي ستة بلدان (4.7 مليون كلم^2، 120 مليون نسمة).

ولربط البعد التنموي للطرق العابر للصحراء بتحقيق الأمن القومي للدول حددت اللجنة المشتركة للطريق جملة من الإجراءات المقترحة لترويج التبادل التجاري بين الدول الأعضاء كوسيلة لتحقيق الأمن والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 3 توزيع المشاريع المقترحة المرافقة للطريق العابر للصحراء

البلد المعني	المشاريع
الجزائر	- دراسة خطة التنمية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في تمنراست - فتح ممر لعبور البضائع من واحد أو أكثر من الموانئ الجزائرية تجاه بلدان جنوب الصحراء : تنظيم الموانئ و المنصات اللوجستية - تعزيز الشبكة المصرفية لولاية تمنراست - تنظيم المعرض الدولي لولاية تمنراست "الصهار"، سنويا - دراسة شروط الاستيراد المعلن للماشية من مالي والنيجر - تسهيل الدخول والإقامة في الجزائر ، وخاصة في تمنراست، بالنسبة للعملاء المختصين من جنوب الصحراء الكبرى البلدان
تونس	- فتح ممر لعبور البضائع من ميناء النفيضة تجاه بلدان جنوب الصحراء : تنظيم الموانئ و المنصات اللوجستية
مالي	- شبكة من الآبار لتربية الماشية على طول الحدود الجزائرية - التأطير الصحي لقطاع تربية الحيوانية - تجديد الأسطول الوطني لنقل البضائع، عن طريق: . برنامج لتنمية قدرات الصيانة (المعدات و التكوين) . . تشكيل مجموعات ذات مصالح اقتصادية بين الناقلين .
النيجر	- التأطير الصحي لقطاع تربية الحيوانية - تجديد الأسطول الوطني لنقل البضائع، عن طريق: . برنامج لتنمية قدرات الصيانة (المعدات و التكوين) . . تشكيل مجموعات ذات مصالح اقتصادية بين الناقلين . - الميناء الجاف في نيامي - تقديم الدعم لتنظيم معرض الطريف العابر للصحراء بنيامي - تقديم الدعم لتنظيم المعرض الدولي للماشية والجلود
تشاد	- تجديد الأسطول الوطني لنقل البضائع، عن طريق: . برنامج لتنمية قدرات الصيانة (المعدات و التكوين) . . تشكيل مجموعات ذات مصالح اقتصادية بين الناقلين .
نيجيريا	تعزيز الإمكانيات المؤسساتية والتنظيمية للمؤسسة الوطنية لتشجيع الصادرات
مشاريع مشتركة لجميع الدول	- دورة لتكوين منشطين في ميدان **تنظيم التجارة الخارجية** من شأنهم التعليم و التوعية الدائمة للعملاء و جمعياتهم (تقام الدورة بالغرف التجارية أو وكالات ترويج الصادرات) - دورة لتكوين منشطين في ميدان **تنظيم النقل البري الدولي** من شأنهم التعليم و التوعية الدائمة للعملاء و جمعياتهم (تقام الدورة بالغرف التجارية أو وكالات ترويج الصادرات) - برنامج لتكوين المختصين في **دراسات الأسواق** الوطنية والدولية (تقام الدورة بالغرف التجارية أو وكالات ترويج الصادرات)

المصدر:تقرير الأمانة العامة لجنة الربط للطرق العابر للصحراء(2009).

3-2-3 التعاون مع الاتحاد الأوروبي، اتفاق الشراكة (22أفريل 2002):

يعتبر إعلان برشلونة بمثابة الانطلاقة نحو عمل متكامل على الصعيد الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والبيئي، فمن بين مبادئه السعي إلى إقامة شراكة

اقتصادية مستدامة، ومتكاملة. وكذا تحديث البني الاقتصادية والاجتماعية. غير أن المنطلقات الحقيقية لشريك الأوروبي تتمثل في الاستحواذ والسيطرة على اقتصاديات الضفة الجنوبية بإدماج اقتصادياتها في اقتصاد السوق. وعليه فإن مشروع الشراكة يسعى إلى تحقيق أهداف أوروبية في إقامة منطقة إستراتيجية أوروبية متوسطية من أجل منافسة المنطقتين الكبيرتين الإستراتيجيتين العالميتين الأمريكية والأسيوية والحوار معهما من أجل التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم، وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي[22].

ويوضح الشكلين رقم(11،12) أمثلة عن التعاون الجزائري الأوروبي من خلال مشاريع نقل المحروقات المبرمجة سنة 2004م في إطار مشروع ميدغاز(MEDGAZ) وهو خط الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا يهدف لتحويل ثمانية مليارات متر مكعب من الغاز في لآفاق 2008 وعليه فإنه يعتبر من المشاريع ذات الأولوية القصوى للحكومة الاسبانية. أما مشروع غالسي (GALSI) فهو نقل مباشر للغاز الجزائري نحو إيطاليا مرورا بجزيرة سردينية[23].

المصدر: التقرير السنوي لشركة سوناطراك(2005)

شكل11 خريطة مشروع (GALSI)	شكل12 خريطة مشروع (MEDGAZ)

4- التهيئة العمرانية، صميم إستراتيجية السلم الاجتماعي الاقتصادي:

5-1 تعريف التهيئة:

هي من العلوم التخطيطية الحديثة ظهرت لتلبية الاحتياجات التنظيمة في توزيع العادل للثروة داخل الإقليم، إذ أن ظهور الثورة الصناعية أدى إلى إختلالات وفوارق مكانية بين أقاليم متطورة وغنية أين تتركز الموارد وأقاليم متخلفة فقيرة. فالتهيئة هي مجمل التدخلات والعمليات والإجراءات التي تتم على المجال الإقليمي بهدف تحسين تنظيمه، سيره، وتطويره بهدف إيجاد حلول عقلانية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وقضايا البيئة والصحة العامة والمسائل الهندسية والمواصلات والنظم المرتبطة بالتخطيط والتصميم والإنشاء[24].

5-1-1 التهيئة العمرانية في الاقتصاد المخطط(المذهب الاشتراكي):

هي وسيلة لتطبيق مبادئ التخطيط الاقتصادي، بمعنى أن الدولة هي من تأخذ على عاتقها مسؤولية دمج التهيئة العمرانية في السياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن بين الأقاليم وتوزيع التنمية (تحقيق التنمية). والفلسفة الجديدة لتهيئة الإقليم في المنهج

الاشتراكي تقوم على أساس التجمع والتكتل الدولي كأفضل بديل لممارسة العمل التنموي أي أن التهيئة أضحت الدراسة التخطيطية ضمن الأبعاد والتجمعات والتكتلات.

5-1-2 التهيئة العمرانية في الاقتصاد الحر(المذهب الرأسمالي):

تكون على شكل إجراءات تقنية إدارية جبائية ولا تندرج في التخطيط الاقتصادي، الأمر الذي ترتب عنه سوء في توزيع الاستثمارات وتزايد الفوارق المجالية، مما أجبر الدولة الرأسمالية على التدخل بشكل تنظيم جملة من الإجراءات الرامية لسد الثغرات عن طريق تخفيض الضرائب وتحفيزات مالية كتخصيص قروض مسيرة في المناطق المهمشة. وعليه فان التهيئة العمرانية في المنهج الليبرالي تتميز بطابع المرونة لسد الاختلالات الناتجة عن تطبيق مبادئ الرأسمالية، وبهدف استصلاح الأقاليم المتخلفة التي يغلب عليها الطابع التقليدي لنهوض بها من الناحية الاقتصادية وهذا ليس في حدود الدولة بل حتى خارج حدود الدولة (المستعمرات السابقة) خاصة في ظل توجهات النظام العالمي الجديد، أين أصبح التفكير يتجه نحو التنمية الشاملة، أي إدماج كل الإمكانيات على المستوى العالمي. والغاية من ذلك هي مصلحة اقتصادية بدرجة أولى إذ أن الهدف التنموي يقوم على مبدأ تقسيم العمل كتوطين الصناعات الملوثة في العالم الثالث والصناعات التكنولوجية في الدول المتقدمة.

5-2 التهيئة العمرانية وتحقيق السلم الاجتماعي والاقتصادي:

انطلاقا مما ورد ذكره سابق من مفاهيم للأمن القومي والتهيئة العمرانية، يتجلى أن التحدي الحقيقي لتجسيد أمن قومي يكمن في كيفية إعداد إستراتيجية تنموية للإقليم الوطني، وتجسيدها عملياً بتصميم مشاريع عمرانية. حتى يؤدي الفضاء الوطني جميع وظائفه بكفاءة عالية في شروط سياسية، مؤسساتية، اجتماعية وثقافية متكاملة الأدوار، دون أن تلحق الضرر بأحد العناصر المكونة له.

والشكل الموالي يوضح أن الأمن القومي يرتكز على ستة اهتمامات أمنية رئيسة (الدفاع الوطني، الاقتصاد، المجتمع ، البيئة، السيادة السياسية) ممثلة بدوائر، فإذا كان تداخلها بتناغم وتكامل فإن ذلك يزيد الأمن القومي تعزيزا، ولا يتحقق التداخل إلا إذا كانت هناك مقاربة علمية مدروسة تساهم في إعداد مشاريع تنموية، يراعى فيها البعد المحلي والإقليمي ولها مدلولها الإداري والقانوني، وتكون فيه رفاهية المجتمع والدولة غاية محققة.

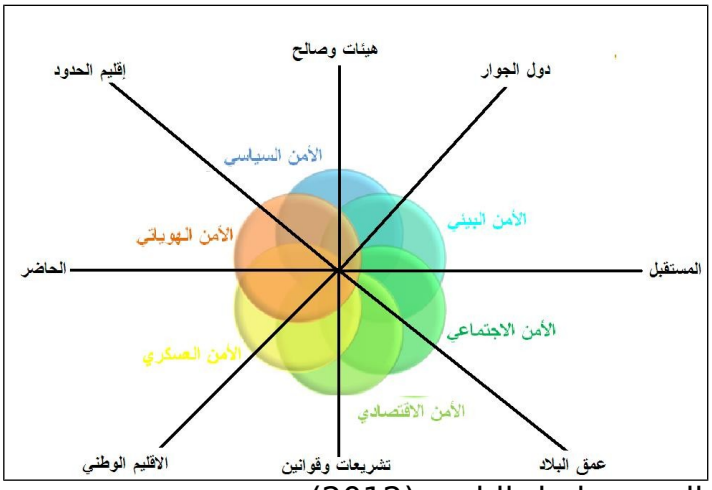

المصدر: إنجاز الباحث (2012)

شكل 13 نموذج تصوري لعلاقة تهيئة الإقليم بالسلم الاجتماعي والاقتصادي

6- دور سياسة تهيئة الإقليم الجزائرية في تحقيق الأمن القومي:

ويمكننا تقييم وتتبع تطور أشكال تنمية الأقاليم الجغرافية للقطر الجزائري وتأثير ذلك على تحقيق الرهان الأمني وفقا الإستراتيجية العمرانية للجزائر المستقلة من خلال المراحل التالية:

6-1 المرحلة الأولى: البحث عن نموذج لتنمية وطنية متجانسة لاستعادة السيادة الوطنية:

غداة الاستقلال تم تبني جملة من الاختيارات السياسية لتشييد دولة عصرية، على أسس ديمقراطية في إطار نظام الحزب الواحد، وبتبنّي النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية. في ظل ظروف دولة فتية تفتقر للمال والخبرة فإن عمليات التهيئة المنجزة كانت بسيط كالعمل على تشكيل الترب المرهفة، تشكيل الغطاء الغابي وتطوير السقي، القضاء على البيوت القصديرية في المدن الكبرى وهي جميعها برامج كانت ترمي إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين الخدمات الاجتماعية، من خلال تخصيص مبالغ مالية في إطار برامج قطاعية تقاسمتها مختلف الوزارات.

ونظرا لكون هذه العمليات كانت عفوية وغير مراقبة، ولم يكن هناك اهتمام بتنمية المجال الجزائري (ميزانية التسيير أكبر من ميزانية التجهيز)، فقد أقام الرئيس الراحل هواري بومدين بتغيير جذري من خلال فرضه لمخطط تنموي سمي بالمخطط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة أهدافه الرئيسية في تثبيت السكان والحد من الفوارق الجهوية، توزيع الاستثمارات ونشر التنمية داخل البلاد، واستصلاح وحماية الموارد الطبيعية. وعليه فقد أعد ترسيم حدود الأقاليم التنموية للتراب الجزائري إلى ستة مناطق كما يوضحه الشكل الموالي:

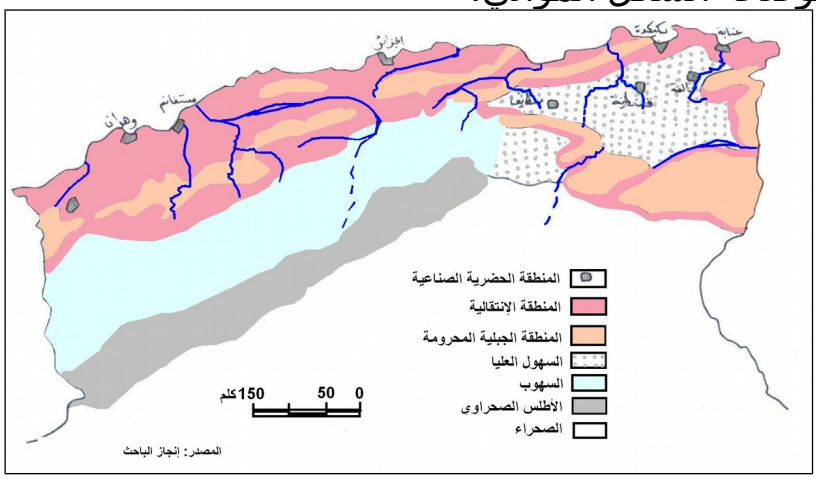

المصدر: إنجاز الباحث (2007)

شكل 14 توزيع الأقاليم التنموية حسب المخطط الاقتصادي الاجتماعي 1966.

لكن الرغبة السياسة لدولة في هذه الفترة كان تحقيق إلتفاف الشعب على نظام دولته الفتية، بالتركيز على السياسة الاجتماعية، أثر على توجيه الاستثمارات. حيث تركزت على المناطق الساحلية والتلية وبالتالي دعمت وبصورة غير مباشرة التوجه العمراني والاقتصادي الموروث عن الفترة الاستعمارية مما زاد في حدة الفوارق بين المناطق الغنية والمهمشة من جهة والمناطق الشمالية والداخلية من جهة ثانية.

6-2 المرحلة الثانية: التهيئة العمرانية كوسيلة لتحقيق تطور اقتصادي، اجتماعي وسياسي:

تعتبر فترة السبعينيات العصر الذهبي للجزائر المستقلة لأنها كانت فترة جني ثمار التصحيح الثوري(1965) الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين، إذ كانت فترة حافلة بالإنجازات على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (التأميمات، صك العملة الوطنية، البناء المؤسساتي، النشاط الدبلوماسي، المشاريع الكبرى..).

ففي هذه الفترة زاد وعي الدولة بخطورة تأثير الفوارق الجهوية على الأمن الوطني، حيث لأول مرة تم الحديث عن فك الضغط في المناطق الساحلية بتحديد خيار الهضاب العليا. وبالاعتماد على الخبرة السوفيتية تم تخصيص 34مليار دينار جزائري في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، إذ لأول مرة تم الاهتمام بالتهيئة العمرانية والنظر إليها كعامل مساعد في التنمية الاقتصادية. وقد تعزز هذا المسعى من خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) الذي سخر له أكثر من 121مليار دينار جزائري (40 %منها موجهة للصناعة)، إذ سطرت الدولة الجزائرية جملة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

- **التقسيم الإداري سنة 1974**
- **تعزيز أدوات التخطيط المجالي والمالي على المستوى المحلي**
- **تبني مشاريع كبرى على المستوى الوطني ذات البعد الدولي:**

جاء مشروع السد الأخضر بهدف وقف زحف الصحراء وحماية الأراضي، فهو مشروع غابي بعرض متوسط 10كلم وطول 1500كلم. إذ يغطي ثلاثة ملايين هكتار (مضاعفة مساحة الغابات في الجزائر) ومن أهدافه استرجاع 12 مليون هكتار من الأراضي التي تصلح للزراعة، وإنشاء شبكة من الطرق والسدود الترابية داخل الحزام وعلى أطرافه.

كما تم العمل على تنفيذ فكرة الطريق الصحراوي أو ما يسمي طريق الوحدة الإفريقية كعامل مكمل للمشروع الأول ويضمن السيطرة على المجال الصحراوي وإدماجه بالشمال. وهو كفكرة طرحت أول مرة سنة 1964 في إطار التعاون الإقليمي ولأنه يساهم في المبادلات بين الجزائر والدول الإفريقية.

في هذه المرحلة التي تتسم بالتخطيط المركزي ساهمت في توفير مناصب الشغل في المناطق المستفيدة من المناطق الصناعية وكذا في إطار الثورة الزراعية، الأمر الذي كان له الأثر في تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة، مما انعكس إيجابا على السلم والأمن الاجتماعيين. فرغم أن هذه المرحلة ميزتها سياسة توازن جهوي أكثر منها سياسة تهيئة عمرانية، إلا أن الكثير من الملاحظين يعتبرونها فترة الأمن والآمان في الجزائر.

6-3 المرحلة الثالثة : تأثير الوفرة المالية والاستقرار السياسي في تفعيل إستراتيجية التهيئة العمرانية من أجل أمن قومي أفضل

بالإضافة إلى الطفرة البترولية التي ساهمت بتوفير عائدات مالية معتبرة في نهاية السبعينيات، فإن جني الثمار الأولى للمشاريع الكبرى(الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، الثورة التعليمية) أدت إلى تسارع العجلة التنموية، وتحولها من طابع سياسي إلى طابع قانوني ذات أهداف بعيدة المدى. حيث لأول مرة في تاريخ الجزائر طرح مفهوم إستراتيجية التهيئة العمرانية، حيث جاء ذلك على أساس مطلب شعبي من خلال مناقشات تعديل الميثاق الوطني لسنتي 1976و 1986[25]. وأمام نقص الهيئات المنصب اختصاصها في مجال شغل الإقليم وتهيئته، أنشاءت الدولة سنة 1979 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، لتكون بذلك الهيئة الأولى المخولة بدراسة وتحليل المجال

الجزائري. وقد تميزت مرحلة الثمانينات من القرن التاسع عشر بجملة من التدخلات نوجزها فيما يلي:

- **التقسيم الإداري لسنة 1984:** جاء في هذا التقسيم ليرفع من عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية و 1541 بلدية، ومن بين الأهداف المرجوة في تقسيم الإداري نذكر نشر التنمية وترقية منطقة بعينها كترقية منطقة حدودية، تخفيف الضغط عن المناطق التي تشهد كثافة عالية، والتحكم في التوازنات الاجتماعية السياسية بالتحكم في توزيع نظام العروش والقبائل.
- **اعتماد المخطط الخماسي الأول والثاني(80-84/85-1989):** وهي أغلفة مالية رصدت لتجسيد المخططات الوطنية عبر مجموع الأقاليم، حيث خصص للغلاف الأول مبلغ 320 مليار دينار جزائري لمعالجة الاختلالات في القطاعات الاقتصادية ومبلغ 1800مليار دينار جزائري للمخطط الثاني.
- **صدور قانون التهيئة العمرانية رقم 03/87:** الذي يحدد الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية الواردة في الميثاق الوطني[26]، من خلال إعداد منظومة من الأدوات التخطيط المجالي، تقوم على العمل ضمن عدة مستويات للتخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وطنيا وإقليميا ومحليا.

6-3-1 الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية (SNAT):

وتعكس المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني، بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأمد الطويل، وفي ما يلي أهم المشاريع الكبرى الواردة في المخطط:

- مشاريع استصلاح التراب الوطني: مثل استصلاح مائي يغطي 570 ألف هكتار، حماية وصيانة التربة، استغلال وتثمين الثروات المنجمية، برنامج خيار الهضاب العليا (تحويل 700مليون م^{3}من المياه لهذه المنطقة، خلق 670الف منصب شغل)، تثمين المناطق الجنوبية بإنشاء 140الف وظيفة في الصناعة والبنيات التحتية من طرق وسكك حديدية.
- مشاريع ذات بعد وطني وعالمي: ومن بينها تفعيل مشروع السد الأخضر، استغلال منجم غار الجبيلات (3ملياطن)، تثمين المواد المعدنية في الهقار، تهيئة شط ملغيغ والشط الشرقي، الطريق المزدوج شرق-غرب.
- مشروع المدن الجديدة: حيث من المزمع إنشاء 17 مدينة جديدة في آفاق 2000، وكذا تحدد عدد من المدن تكون على شكل توسعات جديدة.

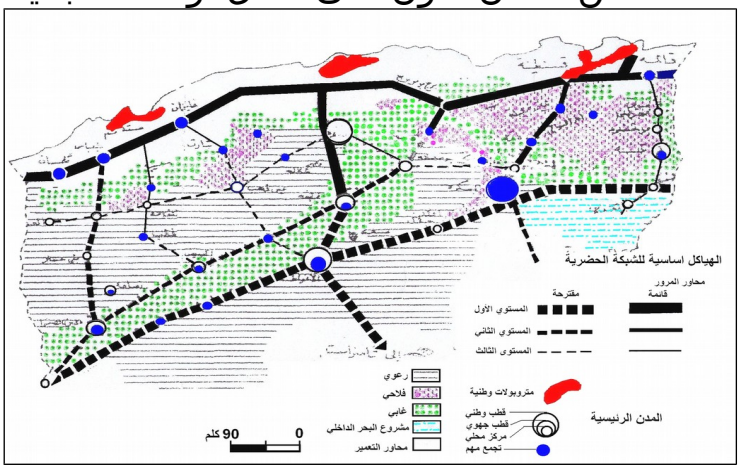

المصدر: الوكالة الوطنية لتهيئة العمرانية (1995)

شكل15 توزيع المشاريع التنموية الكبرى حسب الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية

6-3-2 الخطة الجهوية للتهيئة العمرانية (SRAT):

حيث تقوم على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الاختلالات والتفاوتات الجهوية وتشجيع التنمية والتكامل بين الجهات.

6-4 مرحلة العشرية السوداء غياب سياسة عمرانية واضحة المعالم في ظل الأزمة التي اجتاحت البلاد:

شهدت الجزائر سنة 1986م الأزمة الاقتصادية نتيجة انخفاض سعر البترول فقد ارتفعت الأسعار بمعدل 700% خلال 10سنوات الموالية، كما واكب ذلك تطورات سياسية تمثلت في التحول الجذري للتوجه الاقتصادي والسياسي للبلاد (بعد أحداث أكتوبر 1988) من النظام الاشتراكي نحو نظام اقتصاد السوق والتعددية الحزبية، وزاد تأزم الوضعية الأمنية للبلاد في كبح مساعي التنمية وغياب سياسة التهيئة العمرانية. لكن قسوة العشرية السوداء لم تلغي تنظيم استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة لتنمية الإقليمية في الجزائر شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية، خبراء وجمعيات مدنية لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة تحت عنوان "الجزائر غدا" تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والاختلالات التي يعانيها وبعض المقترحات للتطوير، وكمحاولة على تنظيم المجال شرعت الدولة على العمل بالإجراءات التالية:

- خيار الهضاب العليا وهو الخيار الذي قد سبق وأن ورد في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، إذ تم العمل على تطبيق جزئي له باختيار مجموعة من البرامج وتوزيعها على 4 مشاريع جهوية كبرى متجانسة.
- تبني سياسة الأقطاب الفلاحية أين تم تحديد ثلاثة أقاليم جغرافية تضم ثلاثة مشاريع كبرى تشكل متحدة مخطط اصطلح على تسميته بالمخطط الشامل للتهيئة والتنمية المستدامة، بهدف تطوير زراعات مناسبة مع نظام توزيع الموارد المائية مع عمليات التشجير لأنواع مناسبة ومحددة لحماية أحواض السدود وربط هذه الأقطاب ببرامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبشبكات البحث العلمي.

6-5 المرحلة الخامسة: تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كآلية لاسترجاع الأمن في الجزائر:

بدأت الجزائر مطلع سنة 2000 تعيش مرحلة تحولات عميقة في إطار الإصلاحات الرامية إلى تأسيس الدولة، بتبني سياسات جديدة راشدة وفاعلة تجعل التنمية المستدامة في صلب واجبات الدولة. ومن اجل تفعيل هذه الإستراتيجية الجديدة حرصت الدولة على تأمين تطبيقها من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات بداية من التشريع ومرورا بالبناء المؤسسي ووصولا إلى تعبئة الموارد المالية:

6-5-1 التشريعات القانونية:

فقد تسارعت وتيرة إصدار التشريعات في الفترة الممتدة بين 2000 و 2007 بصدور 15قانونا جديدا وأكثر من 210 مرسوما تنفيذيا بعنوان التنمية المستدامة، ومن بين أهم هذه التشريعات الجديدة نذكر قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، قانون حماية وتثمين الساحل في إطار التنمية المستدامة وقانون المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

6-5-2 الهيئات:

حيث تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عام 2000، وتدعيم مصالح الدولة اللاممركزة على الصعيد المحلي بـ 48 مديرية ولائية لتهيئة الإقليم و 4 مفتشيات جهوية للبيئة إضافة إلى مجموعة من الوكالات والمراصد للإشراف على توجيه ومتابعة هذه

الإستراتيجية مـن بينه ا المرصـد الـوطني للبيئـة المسـتدامة والمرصـد الـوطني للإقليـم وتنميتـه المسـتدامة والوكالـة الوطنيـة للنفايـات والمجلـس الـوطني للتهيئـة العمرانيـة والتنميـة المسـتدامة والنـدوات الإقليميـة لتهيئـة الإقليـم والمحافظـة الوطنيـة لمراقبـة الساحل ومندوبية المخاطر الكبرى والتنمية المستدامة ومرصد مراقبة المناطق الجافـة والصحراوية[27]

6-5-3 أدوات التمويل:

من خلال إنشاء صناديق خاصـة مـن بينهـا الصـندوق الـوطني للبيئـة وصـندوق حمايـة الساحل والشواطئ، الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، صـندوق تنميـة المناطق الجنوبية (2% من الجباية البترولية)، صـندوق تنميـة الهضـاب العليـا (3% مـن الجباية البترولية)، صندوق محاربة التصحر وتنميـة المراعـي فـي السـهوب، علاوة علـى سن نظام جباية بيئية والتأسيس لبرنامج المخطط الخماسي 2010-2014 بغلاف مالي يتجاوز 300مليار دولار بعد كل من برنامج دعم النمـو الاقتصـادي(2004-2009) بقيمـة 155مليار دولار وبرنامج الإنعاش الاقتصـادي (1999-2003) كاسـتثمار حكـومي قـارب من 60 مليار دولار.

6-5-4 أدوات التخطيط المجالي:

نظرا للوعي التام لدى السلطات الجزائرية بأن تنظيم الـتراب الـوطني وفقـا لأقـاليم متجانسة هو بلوغ الحالة المثالية لتحقيق تنميـة متناغمـة بيـن الأقـاليم والحـد نهائيـا مـن جميع الاختلالات الموروثة، فإن الدولة أعدت جملة من المخططـات المجاليـة والنوعيـة تندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي أصبح يعـرف بـأنه المخطـط الرامـي إلـى الاسـتغلال العقلانـي للفضـاء الـوطني وخاصـة تثميـن المـوارد الطبيعية، وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني. وكـذا التوزيـع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشـرية مـن خلال التحكـم فـي نمـو التجمعـات السكانية وقيام بنية حضرية متوازنة. ومن أجل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تـم التأسيس لما يعادل لثمانية عشر (18) مخططا توجيهيـا قطاعيـا، خـاص بـالبني التحتيـة الكبرى لتطوير الإقليم الوطني على اعتبارها الأدوات المفضلة لتطـوير الإقليـم الـوطني والتنمية المنسـجمة لمنـاطقه ومـن بينهـا نـذكر:المخطـط التـوجيهي للميـاه والمخطـط التوجيهي للنقل (بالطرق والطرق السريعة، بالسكك الحديدية، بالموانئ، بالمطارات)

كما أعاد صياغة تعريف المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بـالمخطط الذي يحدد التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطـاق برنامـج الجهـات (وعـددها تسع فضاءات،حيث أضاف أقصى الجنوب)، تقييم الأوضاع في كل فضـاء بخطـة مرفقـة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم فهو وثيقة تحليلية استشرافية. بالإضـافة إلـى أنه تم استحداث أدوات تخطيط مجالي وحضري أكثر نوعية وتخصص، وهي المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى ومخطط الحماية واستصـلاح المواقـع الأثريـة والمنطقة الأثرية التابعة لها والمخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية.

إن هذا الاستعراض البسيط لهذه المنظومة من أدوات التخطيط المجالي والحضري، ينم على وجود إستراتيجية تنموية عمرانيـة محكمـة، يعـود الفضـل فيهـا إلـى فهـم هويـة وتخصص كل إقليم مع ضـرورة التكامـل بيـن مختلـف القطاعـات ف ي المجـال لتحقيـق التكامل بين المناطق الجغرافية محليا واندماجها فب اطارها المغاربي والافريقـي، وهـو الأمر الذي يتطلب نسج هذه المنظومة من الأدوات.

7- الخلاصة:

من خلال استعراض العلاقة بين السلم الاجتماعي الاقتصادي وإستراتيجية تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تتضح رغبة الجزائر في تحقيق أمنها الإقليمي ضمن الأقاليم الجغرافية المحيطة بها بحكم التاريخ المشترك وتكامل المعطيات الجغرافية، بتعزيز التعاون التنموي في المنطقة.

فعلى الصعيد الوطني فقد ثبت أن رسم إستراتيجية تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بإقحام المواطن في العملية التنموية وتوسيع قاعدة المشاركة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني هي صميم سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري، والسعي لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية. إذ أن الركود التنموي هو تهديد للأمن القومي. خاصة وأن أدوات التهيئة العمرانية (أدوات تخطيط مجالي ،أدوات مالية، أدوات الإعلام والشراكة،..) من شأنها، حل المشكلات التي تهيئ لبيئة ملائمة لتنامي العنف والإرهاب وأمراض الانسجام الوطني .

وعلى صعيد المغرب العربي والإفريقي بالإضافة إلى الجهد السياسي تسعى الجزائر جاهدة على تجسيد المشاريع الكبرى للتهيئة العمرانية كالطريق السيار المغاربي والطريق العابر للصحراء، باعتبارها دعائم أساسية لنشر التنمية ومراقبة الإقليم ضد التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجع الإرهاب والجريمة الدوليين.

أما على الصعيد الإفريقي الأوروبي فإن قناعة الجزائر الراسخة بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تسهم في جعل كل من منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل، أقاليم استقرار وأمن و للتمتع المشترك بالتنمية والرخاء. ومن هذا المنطلق، اشتركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة حيث أن مشاريع كبرى مثل برنامج النيباد ومثل ربط وتحويل الغاز المميع إلى أوروبا ، ترمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وفيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، فإن أستراتيجية التهيئة العمرانية الجزائرية ترمي إلى تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي البحر الأبيض المتوسط وهذا ما نلمسه من خلال دعوة السياسة الجزائرية نظراءها الأوروبيين إلى تعزيز البرنامج المالي للتعاون الأوروبي – المتوسطي من خلال تطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا فيما بين بلدان المنطقة.

مثلما تؤدي تنمية المناطق الداخلية والحدودية للإقليم الوطني إلى تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي، فإن العمل على التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لدول الجوار يسهم في جعل سكان كل المناطق درعا بشريا ضد كل أنواع التهريب والتخريب الاقتصادي والاجتماعي لبلدهم والدول المجاورة لهم في آن واحد. إن التعاون الدولي في إطار أبعاد التهيئة العمرانية يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمعات البشرية على تطوير مظاهر التضامن الاجتماعي الشامل، وتحقق التقدم والرفاه العام للمجتمع البشري في حدوده الجغرافية الواسعة حيث لا يتطلب ذلك سوى تطوير مجموعة من المشاريع التنموية المشتركة الأمر الذي يحقق تعاونا شاملا يتعدى البعد العسكري ليشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم .

]

المراجع:

[1] د. عبد العزيز بن عبد الله الخضيري (2009)، " الأمن والتنمية .. نظرة نحو المستقبل" ، مايو،(www.saudicsr.org).

[9] Dictionnaire de la géographie(1970) , PUF, p68.

[10] Lacoste Yves(2010) , " "La géographie, ça sert d'abord à faire la guerre. LD/Fondations.

[11] الظريف شاكر(2010)، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، جامعة باتنة.

[12] Marc Cote "Pays, paysages, paysans d'Algérie" Paris: CNRS Editions, 1990 page137

[13] عنون نوالدين (2010)،" تحولات الديناميكية الحضرية الداخلية لمدينة باتنة في ظل ازدهار أنشطتها التجارية" ، مجلة العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، المجلد 22، العدد 02 ص 170.

[16] السعيد لوصيف(2010)، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ص 39

[17] تقرير التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع(2005)، www.nato.int

[18] عيسى القاسم(2006)، " الوضع الحالي لظاهرة المخدرات في الجزائر" ، مداخلة في اليوم الدراسي الإعلامي والتحسيسي حول آفة المخدرات، تلمسان.

[19] سهام حروري(2010)، " الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية " ،مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 05، ص 346.

[20] Sonatrach.(2006) ,Rapport annuel, page 40

[21] الأمانة العامة لجنة الربط للطرق العابر للصحراء(2009)، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء.

[22] د.زغيب شهرزاد(2009)،" الشراكة الاورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري" ،مجلة العلوم الإنسانية، عدد 32 المجلد ب ص 338

[23] Sonatrach. (2005) ,Rapport annuel , page 36

[24] Alberto Zucchele (1984) , Introduction a L'urbanisme Opérationnel et a la Composition ,OPU .vol 2. , Alger

[25] D.Cherif Rahmani (1982) , La croissance urbaine en Algérie , OPU , P229

[26] القانون 87-03 المؤرخ في 27-02-1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 5.

[27] أ.د.محمد الهادي لعروق(2009) " التخطيط الحضري والريفي في الجزائر رهانات وأسس التنمية المستدامة "، كتيب الأبحاث، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، دولة الكويت- ص 1128" "